# الخاتمة

## العلاقات المصرية ـ الأمريكية 1981-1993

## رؤية تحليلية وتقويمية

تناولت هذه الدراسة بالتحليل العلاقات المصرية ـ الأمريكية 1981- 1993 ، بهدف البحث في أثر هذه العلاقات ـ السياسية والاقتصادية ـ غير المكافئة بين البلدين ، على عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال هذه الفترة ، لاسيما أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 90-1991 ، وذلك من خلال محاولة موضوعية للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة ، والذى تمثل في :

***إلى أي مدى كان للاعتماد المصري على الولايات المتحدة ـ لاسيما اقتصادياً وعسكرياً ـ تأثيراً في درجة الإذعان السياسي لمصر في علاقاتها بالولايات المتحدة ؟***

* ومن واقع التحليل النظري للدراسة فقد أمكن التوصل إلى العديد من النتائج المتعلقة بذلك ، فضلاً عن عدد من النتائج الأخرى المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي المصري خلال ذات الفترة ، والتي تمثلت في الآتي :

**أولاً ـ فيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ الأمريكية** :

1 ـ لقد أكدت الدراسة على أن المعونة الأمريكية لمصر بشقيها الاقتصادي والعسكري وخلال الفترة 81-1993 قد ساهمت ـ بفعل التوافق بين معايير منحها وشروط استخدامها ـ في خدمة المصالح والأهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية .

فعلى الجانب الاقتصادي ، تحقق ذلك من خلال توظيف المعونة داخل مكونات الاقتصاد المصري في اتجاه دعم الصناعة الأمريكية ، وهو الأمر الذى أفصحت عنه الإدارة الأمريكية صراحة في أكثر من مناسبة ، كذلك ساهمت الشروط العديدة لتلك المعونة في تنشيط حركة التجارة والتصدير الأمريكية لمصر ، مثل شروط التوريد من البلد المصدر ، والنص على صلاحية سلع أمريكية محددة للتمويل من المعونة ، وعلى

حصول الولايات المتحدة على حصة عادلة من أية زيادة في نصيب مصر من المشتريات الخارجية ...الخ ، ما جعل العلاقات الاقتصادية الثنائية تميل بصورة دائمة في غير صالح مصر ، من خلال عجز مزمن في الميزان التجاري تجاوز 2 مليار دولار سنوياً .

وعلى الجانب العسكري ، كانت المعونة العسكرية ومنذ البداية مشروطة أيضاً وبصورة دائمة بشروط لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي المصري والسياسة المصرية ، كاشتراط إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية ، والحصول على تسهيلات على الأراضي المصرية وفى القواعد العسكرية البحرية والجوية ، والعبور الأمن لقطع البحرية الأمريكية النووية من قناة السويس وغيرها من التسهيلات ، فضلاً عن اتخاذ خطوات جادة لتطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية .

ولقد استمرت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوطها في هذا الشأن على مدار الفترة ، وإلى حد كبير كانت تلك الضغوط تؤتى ثمارها في الاستجابة المصرية لبعض الشروط الأمريكية مع رفض البعض الآخر ، الذى يشكل تهديداً صريحاً للأمن القومي المصري بدرجة أو بأخرى .

2 ـ انتهجت مصر منذ عام 1981 ، سياسة محددة تجاه الولايات المتحدة ، بلورت بالتدريج درجة من الاستقلالية عن السياسة الأمريكية ، وارتباطاً أكثر بالوطن العربي ، ما أوجد مساحات متزايدة للخلاف بين البلدين ، تولد في ظله عدداً من الأزمات ، التي لم تصل إلى حد الانفجار بسبب علاقة الاعتماد المتبادل بين الطرفين ، التي تبرز فيها الحاجة الاقتصادية الملحة لمصر والاستفادة الأمريكية من السياسة المصرية كعنصر اعتدال في المنطقة .

فالعلاقات المصرية ـ الأمريكية رغم أنها تمثل علاقات غير متكافئة ، إلا أنها تنطوي على فوائد متبادلة عديدة لكلا الطرفين ، بحيث أن كلاً منهما يحرص على استمرار تلك العلاقات واستمرار التدفق المتبادل لتلك الفوائد . وفى هذا الإطار من غير المتصور أن يلعب الإكراه الدور المحوري ، مع القطع بأن ذلك لا يعنى عدم وجود دور له على الإطلاق ، إنما يعنى أن الصورة الغالبة تشير إلى أنه حينما تتفق مصالح مصر والولايات المتحدة في تحقيق أهداف معينة ، يكون هناك درجة عالية من التنسيق والتعاون ، ولكن حينما تتعارض الرؤية المصرية ـ وفق ما تمليه عليها مصالحها والتزاماتها القومية والإقليمية ـ مع الرؤية الأمريكية ، فإنه من الصعب تصور أن تتبنى مصر سياسات تتسم بالتبعية ، ويصبح الاختلاف أمراً وارداً .

3 ـ أيضاً ساهمت الأهمية المدركة لمصر ودورها الفريد في المنطقة وقيمتها في الاستراتيجية الأمريكية ، إلى حد كبير في الحد من قدرة الولايات المتحدة على استخدام أسلوب المكافأة والعقاب للضغط على مصر ، أو على تعديل أنماط تجارتها ، واستثماراتها ومساعداتها لمصر وفقاً لمستوى إذعان مصر لها ، ولعل الدليل على ذلك استمرار مستويات المساعدات الأمريكية لمصر دون تخفيض ملموس على مدار الفترة ، وهو ما يمكن أن يفسر في ضوئه درجة الاستقلالية النسبية التي بدت أنها قد ميزت السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة .

4 ـ يمكن تلمس هذه الاستقلالية النسبية للسياسة المصرية في درجة اختلاف السلوك التصويتي المصري في المنظمات الدولية ، عن السلوك

التصويتي الأمريكي تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية(*) ، فبصرف النظر عن قضايا التحالف الظاهر بين مصر والولايات المتحدة في قضايا شتى - من أبرزها حرب الخليج الثانية - فإن ذلك لم يحل دون وجود خلافات واضحة بين السياسة الخارجية لكلا الدولتين ، فرغم أن الموقف المصري من أزمة وحرب الخليج الثانية قد دفع الكثير من الباحثين إلى التأكيد على أن مصر سوف تتجه إلى الإذعان بصورة أكبر للتوجهات الأمريكية خلال التسعينات ، إلا أن أحداثاً كثيرة كشفت عن غير ذلك ، حيث أثبتت الأحداث اتخاذ مصر لمواقف تعبر عن مصلحتها القومية والتزاماتها تجاه العالمين العربي والإسلامي ، حتى وإن جاءت مخالفة وبصورة صارخة أحياناً للرغبات الأمريكية المعلنة .

ومن بين هذه المواقف : موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي ورفضها للموقف الأمريكي المهزوز من ناحية وللتعنت الإسرائيلي من ناحية أخرى ، وموقفها من قضية لوكيربى ، والعقوبات المفروضة على العراق ، وفيما بعد موقفها من قضية التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ومن قرار الكونجرس الأمريكي الخاص بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وغيرها من القضايا .

5 ـ رغم وجود درجة من التوافق فيما بين القاهرة وواشنطن حول قضايا رئيسية عديدة مثل السلام والأمن والاستقرار ، إلا أن ذلك لم يعنى على الاطلاق ، أن الولايات المتحدة كانت على استعداد أن يتخطى الدور المصري الحدود التي تفترضها واشنطن . بمعنى آخر ، فإنه عندما

---

(*) أكد السيد السفير/ عبد الرؤوف الريدي - سفير مصر السابق في واشنطن - على أن 85% من تصويت مصر في الأمم المتحدة كان مختلفاً عن التصويت الأمريكي .. جاء ذلك في حديث سيادته مع الدكتور/ عبد المنعم سعيد في برنامج "وراء الأحداث" بالتليفزيون المصري يوم 1997/10/21 .

تمارس مصر دورها في المنطقة وتؤكد على مفهوم الأمن القومي ودورها في ضمان هذا الأمن ، ودورها في دعم كل من المفاوض السوري والفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل ، ودورها في دعم علاقاتها مع ليبيا والسعي لإجراء مصالحة عربية من أجل رأب الصدع في الموقف العربي ، ودورها في الربط بين النظام الشرق أوسطى المنشود ووصول عملية السلام إلى نهايتها ، فإن كل ذلك يدخل في نطاق دوائر الخلاف مع الولايات المتحدة . واختلاف مصر مع الولايات المتحدة هو اختلاف مقيد بحدود معينة لا يتخطاها ، حيث ينحصر عادة في إطار الإعراب عن الاختلاف وإبداء الاستياء ، وقد يمتد أحياناً إلى رفض تبنى سياسات معينة تفضلها الولايات المتحدة ، وتتناقض جوهرياً مع المصالح القومية والإقليمية لمصر ، وقد يتجه إلى مناشدة الولايات المتحدة ودعوتها إلى تبنى أو العدول عن سياسات معينة ، ولكن لا يمكن أن يتخطى ذلك إلى الإقدام على أو مجرد التهديد بقطع العلاقات أو نقض تعهدات أو التراجع عن سياسات محددة تحقق أهدافاً مشتركة .

6 - إن العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة يمكن اعتبارها امتداداً وانعكاساً في ذات الوقت للعلاقات السياسية بين البلدين ، التي تحكمها رؤية استراتيجية مشتركة يمكنها أن تلبى متطلبات المصلحة والأمن القومي لكلا الطرفين ، ولذلك فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استمرارية رؤيتهما المشتركة ومدى تطور هذه العلاقات .

ومن ثم ، فإن للقوات المسلحة المصرية مصلحة مؤكدة في تنمية العلاقات مع الولايات المتحدة حرصاً منها على استمرارية تدفق المساعدات الأمريكية العسكرية ، التي تعد مصدراً هاماً وأساسياً لتسليح الجيش

المصـري ، فضـلاً عن استمرارية التعـاون فـي مجـال الصناعات الحـربية المصـرية ، ولعل ذلك يتفق مع المصلحـة القـومية المصـرية .

وعلـى الجانـب الآخـر ، استمرت مصلحة الولايـات المتحـدة فـي ضـرورة الحفاظ على استقرار القـوات المسلحة المصـرية ومن ثم استقرار مصـر ، الذى ينعكس بدوره على الاستقرار الإقليمـي فـي الشـرق الأوسـط ، ويعـزز في ذات الوقت المصالح الأمريكـية .

7 ـ إن أي مساس بالمعونة العسكرية الأمريكـية لمصـر ، سواء بالإيقـاف أو الخفض ، يرجح أن يكون لـه آثاراً سـلبية بـدرجات متباينـة علـى الاقتصـاد المصـري وكذلك على القـوات المسلحة ، حيث أن احتمال حـدوث متغـيرات سـلبية في العلاقات العسكرية والأمنية بين البلـدين يعد أمـراً وارداً لأسباب متعـددة سياسية واقتصادية وثقافية ، قـد تتعـلق بالجـانبين أو بـأي منهمـا ، ومـدى توافـق أو تبـاين رؤيتهمـا الاستراتيجـية للمتغـيرات والأحـداث الإقليمية والدولـية . ومن ثم ، ممارسـة كل من الـدولتين مـا يمليـه عليهـا أمنها القـومي ، وذلك في ضـوء توازن المصالح بينهما ، الأمـر الـذى يمكـن أن يلقى بظـلال وانعكاسـات سـلبية علـى القطـاع العـسكري بشـكل خـاص ، وهـو مـا عـملت مصـر جاهـدة علـى مـدار الفـترة علـى تفـاديه والحـد مـن احتمالياته .

8 ـ شكلت إسـرائيل وبصورة دائمـة سـبباً رئيسياً مـن أسـباب تـوتر العلاقـات المصـرية ـ الأمريكـية علـى مـدار فـترة الدراسـة ، حـيث أنـه لـم توجـد فـي الـواقع علاقات ثنائية مصـرية ـ أمريكـية ، بـل إن العلاقـات كانـت ومازالـت مثلثة ، فتقييم الولايات المتحـدة لمصـر لا يستند إلى ما تفعلـه وما لا تفعلـه تجـاهها ، وإنمـا يقـاس بسياستها نحـو إسـرائيل ، وذلـك نظـراً لمـا تمتلكـه

إسرائيل من أدوات ـ لا سيما عبر اللوبي اليهودي ـ للتأثير على السياسة والقرار الأمريكي ، ومن ثم شكل العامل الإسرائيلي سبباً أساسياً ومستمراً للتوتر بين البلدين ، وأيضاً للضغط على القيادة المصرية بطريق غير مباشر ، خاصة في ضوء استمرارية السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل والحريصة على ضمان أمنها وتفوقها العسكري في المنطقة .

9 ـ رغم ما توصف به العلاقات المصرية ـ الأمريكية من كونها علاقة الشريك والصديق ، وأن واشنطن أكثر تفهماً وتقديراً للسياسة المصرية ، فإن الحقائق والواقع يشيران إلى عكس ذلك ، حيث سعت الولايات المتحدة فعلياً وعلى مدار الفترة إلى وضع القيود على حرية حركة مصر ، سواء إقليمياً أم دولياً ، ومارست عليها أقصى درجات الضغوط في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، فالضغوط الأمريكية على مصر خلال الفترة ظلت قائمة بل وتزايدت ، وفي مواقف معينة كانت صريحة ومعلنة ، إلا أن المحك تمثل دوماً في مدى الاستجابة المصرية لمثل هذه الضغوط .

ويمكن القول ، أنه كانت هناك استجابات تكاد تكون متتالية من قبل مصر في عدد من الجوانب الاقتصادية والسياسية وأيضاً العسكرية ، التي لم تشكل تهديداً مباشراً وقوياً للأمن القومي المصري والمصالح القومية المصرية ، مع رفض تلك التي تشكل تهديداً .

مع ملاحظة ، أن مفهومي الأمن القومي والمصالح القومية من المفاهيم المطاطة ، التي يصعب وجود معايير محددة للحكم عليها إيجاباً أم سلباً .

ومن ثم ، كان الأمر يخضع دوماً لتقدير القيادة السياسية المصرية استجابة أم رفضاً .

10 ـ لعل ذلك قد تحقق بوضوح خلال أزمة وحرب الخليج الثانية ، فعندما تلاقت واتفقت المصالح القومية المصرية مع المصالح الأمريكية ، حدث تنسيق وتعاون شبه كامل بين الطرفين ، ومع ظهور تداعيات الأزمة فيما بعد انتهاء الحرب وتحرير الكويت ، والاختلاف فيما بين التصور المصري والتصور الأمريكي حول قضية الأمن في الخليج ، والموقف من العراق ، حدث خلاف واضح فيما بين الجانبين ، نظراً لقناعة القيادة السياسية المصرية ـ وفقاً لتوازنات معينة ـ بأن تلك القضايا هي من صميم الأمن القومي المصري ، ومن ثم كان لمصر إزاءها مواقف متناقضة بل ومتعارضة مع السياسة الأمريكية .

**ثانياً ـ النتائج فيما يتعلق بعملية صنع القرار السياسي المصري** :

1 ـ اتسم نظام صنع القرار السياسي المصري خلال فترة الدراسة بالمركزية الشديدة ، حيث تركزت تلك العملية في قمة السلطة التنفيذية المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية ، كذلك النخبة المحدودة أو الحلقة الضيقة من المستشارين المحيطة بالرئيس ، والتي أثبتت الدراسة ـ في حدود المعلومات المتاحة ـ قوة دورها وتأثيرها على تلك العملية .

2 ـ لقد أكدت الدراسة أيضاً على محدودية الدور الفعلي الذى تقوم به سلطات وأجهزة الدولة الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي لا سيما الخارجي ، حيث ينحصر دورها ما بين أجهزة معلومات وأجهزة مشورة وتقدير موقف وأخرى للتأييد السياسي وإضفاء الشرعية على قرارات رئيس الدولة ، ولم يصل دور أي منها إلى حد الاعتراض أو إعاقة أية

قـرارات ، كمـا أن هـناك انحـساراً فـي دور أحـزاب المعـارضة والنقابـات والاتحـادات المهـنية وغـيرها مـن مؤسسـات المجتمـع فـي هـذا المجـال بصـورة ملحـوظة .

ولا جـدال فـي أن ذلـك يمكـن إرجـاعه إلـى سبب رئـيس يتمـثل فـي طبيعـة الإطـار الدستوري والقـانوني لعـملية صنـع القـرار السياسـي فـي مصـر ، فضلاً عن عـدم التمثيل المتكـافئ داخـل السلطة التشريعـية ، الـذى يعـطى هيمنة للسلطة التنفيذية ، خاصة لرئيسـها (رئيس الدولة) .

3 ـ إن أبرز عـقبات ترشيد القـرار السياسي فـي مصـر تتمثل فـي كـون رئـيس الجمهورية من الناحـية النظـرية والتنفـيذية يمتلك سلطات واسعـة ليست لأى رئـيس فـي العـالم ـ لا فـي الـنظم الرئاسـية ولا البرلمانيـة ـ فـرئيس الجمهـورية غـير مسئول سياسياً أمام أية جهـة ، إنمـا المسئول هـو رئـيس مجلس الـوزراء ، الـذى هـو رئيس شـرفي للحكـومة ، فـي ظـل هيمنـة تكـاد تكـون مطلقـة لرئيس الـدولة بحكم رئاسته للسلطة التنفـيذية .

وتلـك السـلطات الواسعـة للـرئيس تمنحـه القـدرة علـى اتخـاذ القـرارات السياسية بالكيفـية التـي يراها ، وقـد يخطئ الرئيس ـ وهـذا أمـر وارد ـ فيلجأ إلى تغطية ذلك بقـرارات أخـرى ، دون مساءلة عن كل قـرار منفـرد اتخـذه . وفـى ظـل عـدم وجـود دور حقيقـي وفاعـل لمؤسسـات الدولـة وسلطاتها الرئيسية ، فالقـرار يتخذ من قـبل الـرئيس وفقـاً لتوازنـات معـينة وفـى إطـار حلقـة ضـيقة مـن المستشـارين ، وقـد لا تعـلم بـذلك مؤسسـات الدولة ، فمثلاً : الاتفاقيات مع صندوق النقـد الدولي لـم يتم الإعـلان عـنها ولـم يعـلم بهـا مجلس الشعـب أو الإعـلام ، باستثناء عـدد قلـيل جـداً مـن

دائرة صنع القرار المحيطة بالرئيس ، وفيما يتعلق بقرار إرسال القوات المصرية للخليج حدث نفس الشيء .

* كما أكدت الدراسة العملية ، من خلال تحليل أراء السادة الأساتذة والخبراء عبر الاستبيان الملحق بالدراسة ، على الآتي :

**أولاً ـ فيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ الأمريكية بصفة عامة 81-1993 :**

1 ــ إن غالبية الأساتذة والخبراء المشاركين في الاستبيان (83.9%) رأوا أن الشروط التقييدية التي وضعتها الولايات المتحدة منذ البداية للمعونات الاقتصادية لمصر ـ والسابق عرضها ـ كانت بمثابة ضمانة أمريكية لاستمرارية إذعان مصر لها ، كما رأى (58.1%) منهم أن المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر شكلت أداة ضغط على الاقتصاد المصري خلال الفترة ، أيضاً رأى (41.9%) ـ النسبة الأكبر ـ أن الحجم الكبير للتجارة الأمريكية مع مصر أعطى الولايات المتحدة قدراً كبيراً من السيطرة على الاقتصاد المصري خلال الفترة .

2 ـ إن (77.4%) من المشاركين رأوا أن المعونات العسكرية الأمريكية لمصر شكلت أيضاً أداة ضغط على السياسة المصرية خلال الفترة .

3 ـ رأى (71%) أن توقف المعونات الأمريكية بشقيها ـ الاقتصادي والعسكري ـ سيكون له مردود إيجابي على حرية الحركة السياسية والعسكرية لمصر .

4 ـ إن (67.7%) رأوا أن مصر قد امتلكت عدداً من أدوات الضغط في مواجهة الولايات المتحدة على مدار الفترة ، في مقابل (29%) لم يروا ذلك ، وتمثلت هذه الأدوات على سبيل المثال في : الموقع الجغرافي

والاستراتيجي ، ثقل مصر وإمكانياتها السياسية ، الدور الإقليمي لمصر ومكانتها العربية ، دورها في عملية السلام وفى استقرار المنطقة ، التسهيلات العسكرية والتعاون العسكري ، دورها في مواجهة خطر الإسلام السياسي ، والتصويت المصري في المنظمات الدولية وغيرها .

إلا أنه يجدر بالذكر هنا ، التأكيد على أن امتلاك تلك الأدوات لم يعنى مطلقاً فاعليتها وتأثيرها في إحداث الضغط على السياسة الأمريكية ، وإنما المحك كان حسن استخدام تلك الأدوات لإحداث الاستجابة الأمريكية المطلوبة في موقف معين ، وهو ما لم يتحقق للسياسة المصرية بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة .

5 - إن النسبة الأكبر من الأساتذة والخبراء رأوا أن طبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال الفترة 81-1993 ، كانت توافقاً في المصالح بالدرجة الأولى ، تلاها وبفارق ليس بكبير رؤيتهم لطبيعة العلاقات بكونها تبعية للولايات المتحدة ، ثم كونها صداقة ، وأخيراً توافق في السياسات .

* ولعل تلك النتائج المستخلصة من تحليل الاستبيان تتوافق وبدرجة كبيرة مع النتائج السابق عرضها ، والمنبثقة عن الأدبيات السياسية التي تناولت جوانب العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال تلك الفترة .

**ثانياً ـ فيما يتعلق بالفترة التطبيقية (أزمة وحرب الخليج 90-1991) :**

1 – إن (58.1%) من المشاركين بالاستبيان رأوا أن المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر قد شكلت أداة ضغط على مصر خلال هذه الفترة ، وأن (71%) رأوا أن الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر قد شكلت أداة ضغط على مصر خلال الفترة . ورغم ذلك ، فإن النسبة

الأكبر منهم (48.4%) رأوا أن إلغاء مثل هذه الديون لم يكن الدافع أو المحرك الأوحد للموقف المصري ، بل شكل أحد الدوافع إلى جانب العديد من الدوافع الأخرى .

2 ـ إن النسبة الأكبر (51.6%) رأوا أن الموقف المصري خلال تلك الفترة لم يكن انحيازاً كاملاً للولايات المتحدة ، في الوقت الذى رأى فيه (38.7%) منهم تحقق ذلك ، ولعل هذا يوضح التناقض فيما بين تلك النتيجة المستخلصة من تحليل الاستبيان وبين النتائج التي أسفرت عنها الدراسة النظرية من خلال الأدبيات المختلفة التي عالجت هذه النقطة ، والتي أكدت غالبيتها على أن الموقف المصري أثناء الأزمة والحرب كان انحيازاً للموقف الأمريكي وبدرجة كبيرة ، بدافع من أسباب عديدة سبق عرضها في سياق الدراسة .

3 ــ إن النسبة الأكبر من المشاركين (51.6%) رأوا أن الموقف المصري هذا ، كان البديل الأمثل للتصرف السياسي ، في مواجهة (48.4%) رأوا العكس ، ومن ثم يبرز هنا أيضاً تناقض واضح فيما بين تلك النتيجة والنتائج السابق عرضها والمستخلصة من الدراسات النظرية التي عالجت ذلك الجانب .

4 ـ وفيما يتعلق بطبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال هذه الفترة ، فإن النسبة الأكبر من المشاركين بالاستبيان (45.2%) رأوا أنها كانت توافق في المصالح ، وأن (25.8%) رأوها علاقة تبعية للولايات المتحدة ، في حين أن (16.1%) رأوها توافق في السياسات ، وأخيراً (3.2%) رأوا كونها تحالفاً .

* وبالتالي ، فإن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة النظرية وكذا العملية ، قد أكدت على الفرضية الأساسية للدراسة : من كون اعتماد مصر على الولايات المتحدة لاسيما اقتصادياً ، قد زاد من درجة خضوع وإذعان مصر في سلوكها السياسي تجاه الولايات المتحدة خلال الفترة ، والذى بدا واضحاً في العديد من المواقف والأزمات مثل : غزو إسرائيل لجنوب لبنان 1982 ، أزمة أكيلى لورو 1985 ، المشكلات والأزمات المستمرة في إطار إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، وكذلك فيما يتعلق بممارسة مصر لدورها الإقليمي والعربي في المنطقة ، أزمة وحرب الخليج الثانية وتداعياتها المختلفة وغيرها من الأزمات والمواقف .

ورغم وجود وتحقق هذا الإذعان السياسي المصري قبل الولايات المتحدة ، إلا أنه لم يتم الوقوف بصورة واضحة على مدى ودرجة مثل هذا الإذعان ، الذى كان يبدو في مواقف معينة واضحاً وقوياً ، وفى مواقف أخرى يكاد يكون منعدماً ، وذلك في ضوء طبيعة الموقف أو الموضوع محل الخلاف ، وحجم وحدة الضغوط الأمريكية على مصر بشأنه ، هذا فضلاً عن ما يمثله الإذعان في هذا الشأن من تهديد للأمن القومي أو المصالح القومية المصرية ، ومن ثم فإن تلك الاعتبارات كانت هامة وجوهرية في تحديد مدى ودرجة مثل هذا الإذعان في المواقف المختلفة .

<u>كما أجاب التحليل أيضاً على العديد من التساؤلات الفرعية ، مثل :</u>

أ ـ شكل الاعتماد المصري على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية أداة ضغط حقيقية على مصر ، جعلها تواءم سياساتها في الكثير من المواقف مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالعديد من القضايا ، إلا أن سقف تلك المواءمة تمثل دوماً في الاعتبارات الأساسية

للأمن القومي المصري والمصالح القومية المصرية ، التي كانت تخضع لتقدير القيادة السياسية المصرية في المقام الأول .

ب ـ كما ساهم مثل هذا الضغط والتأثير الأمريكي على مصر في الحد من قدرة مصر على الاضطلاع بدور إقليمي وعربي فاعل ونشيط خلال الفترة محل البحث ، حيث حد من حرية حركة السياسة الخارجية المصرية في دائرتها الإقليمية ، واضعاً لها سقفاً أو خطاً أحمراً لم يتم تجاوزه في أغلب الأحيان .

* وعلى ضوء ما تقدم ، أمكن التوصل إلى عدد من التوصيات التي يرى الباحث ضرورة بل وحتمية تحققها لتلافى المثالب الناجمة عن طبيعة العلاقات غير المتكافئة بين مصر والولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً ، للحد من تأثيرها على حرية الحركة السياسية المصرية ، والتي يمكن إجمالها في سياق الآتي :

1 ـ "من لا يملك قوته لا يملك حرية واستقلالية قراره"، لعل تلك مقولة صحيحة ومتعارف عليها فيما بين دارسي العلوم السياسية ، وإذا كانت مصر تستورد يومياً أربعة أرغفة خبز من كل خمسة تستهلكها ، فضلاً عن المواد الغذائية الأخرى ، فإنه بالقطع لن تكون لديها القدرة على أن تقول "لا" ، للقوى التي تمدها بذلك في المواقف المختلفة ، وإن حدث وقالت سيكون في أضيق الحدود .

ومن هنا ، فإن المدخل الملائم والحتمي لإحداث الاستقلالية للقرار السياسي المصري ينطلق من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، لا سيما في الغذاء ، وانتهاج سياسة الاعتماد على الذات

في هذا المجال ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القيام بإعادة هيكلة للاقتصاد المصري وإتباع سياسات اقتصادية وإنتاجية معينة ، تعمل حال تطبيقها على إحداث مثل هذا الاكتفاء والاعتماد الذاتي ، الذى بدوره يقود وبدرجة كبيرة إلى استقلالية القرار المصري ، ويتيح حرية حركة غير محدودة للسياسية الخارجية المصرية في دوائرها المختلفة ، في مواجهة أية قوى خارجية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية .

2 ــ كانت الضغوط الأمريكية على مصر على الجانب العسكري شديدة وقوية على مدار فترة الدراسة ، وذلك لحاجتنا الماسة للمعونة العسكرية وتوريدات السلاح ، نظراً لأن الولايات المتحدة أصبحت المصدر الأساسي لتسليح الجيش المصري ، وكون مصر بفعل تلك المعونة أصبحت تابعة تكنولوجياً للسلاح الأمريكي ، ولولا أن المطالب الأمريكية في هذا الشأن ، حملت بين طياتها تعارضاً واضحاً مع ضرورات ومتطلبات الأمن القومي المصري ، لكانت هناك استجابات مختلفة ومتتالية للضغوط الأمريكية في هذا المجال ، وذلك نظراً لشدتها وحدتها والإصرار عليها ربما حتى الآن .

ومن ثم ، فإنه للخروج من وطأة هذه الضغوط ، فإنه يجب إتباع استراتيجية مصرية متوسطة أو طويلة المدى تعمل على جانبين أساسيين ، هما :

<u>الأول</u>: وضع "سياسة تنويع مصادر السلاح" موضع التنفيذ الفعلي ، وضرورة الاعتماد على أكثر من مصدر لتسليح الجيش المصري ، لأن الخطر يكمن وبقوة في اعتماد مصر على الولايات المتحدة فقط أو بصورة أساسية في هذا المجال .

**والثاني: تنشيط وتدعيم سياسات التصنيع الحربى المصري من خلال إتباع أسلوب علمي مخطط يقود إلى إحداث طفرة كمية ونوعية في هذا المجال ، تؤدى في نهاية المطاف إلى ترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة ، ولعل تحقق هذين الجانبين سيكون له بالغ الأثر على حرية الحركة السياسية والعسكرية المصرية مستقبلاً .**

**3 ـ ضرورة قيام مصر بالتخطيط الجيد والملائم من أجل الاستغلال الأمثل للعديد من الأدوات الفريدة التي تمتلكها ، والتي يرجح أن لها تأثيراً بالغاً على السياسة الأمريكية تجاه مصر ، حيث أن تلك الأدوات والسابق عرضها ، يمكن أن تعمل ـ حال استخدامها بفاعلية ـ على إحداث نوع من التوازن في العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، يساهم عند حدوثه في توسيع نطاق ودرجة استقلالية السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة ، ويعظم من قدرات مصر على الاضطلاع بدور فاعل في محيطها الإقليمي ، يكون له مردود إيجابي سياسياً واقتصادياً .**

**4 ـ ضرورة تفعيل دور الآليات القائمة في إطار العلاقات الثنائية ، مثل الآليات المنبثقة عن اتفاقية الشراكة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية ، والتي تم التوقيع عليها في سبتمبر 1994 ، كالمجلس الرئاسي المصري الأمريكي ، واللجان المختلفة الأخرى ، وذلك وصولاً إلى إحداث شراكة حقيقية بين البلدين ، بحيث تتحول مصر في ظلها من دور المتلقي للمعونة إلى دور الشريك الاقتصادي والسياسي ، في إطار مفهوم جديد للتعاون بين شريكين يسعى كل منهما لتحسين فرصه لدى الطرف الآخر ، مع خلق أو استحداث أية آليات جديدة تكون أكثر فعالية .**

5 ـ إن السبيل لاتخاذ قرارات رشيدة أو صحيحة يقتضى أن تشهد المرحلة القادمة الاتجاه بنظامنا الدستوري صوب النظام البرلماني ، وأن تكون المسئولية كاملة للحكومة ، التي تتكون من حزب أو أحزاب فازت بالانتخابات بصورة صادقة توفر لهم كل الضمانات ، فالطريق إلى ترشيد القرار يكون من خلال قيام نظام حكم ديمقراطي بالمعنى الصحيح ، ولن يتحقق ذلك إلا بإصدار دستور جديد للبلاد ، عبر جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ، تحذف الكثير من النصوص التي تساند حكماً شخصياً شمولياً ، التي كانت وليدة إرادة الحاكم الفرد ـ الرئيس السادات ـ وعبرت عن فكر شمولي ، بما يكفل تثبيت دعائمه وضمان استمراره في الحكم .

6 ـ إن صنع قرار رشيد يحتاج أيضاً إلى قدر كبير من المعلومات والبيانات والمعرفة ، وقدرة على تحديد وتحليل العوامل والمتغيرات والاستراتيجيات التي تؤثر على القرار ومخاطره ، كما يستلزم وجود قدرات متميزة من أجل المعالجة العلمية لاستخراج القرار المناسب . ونظراً لتنوع العوامل وطرق المعالجة وتعدد المشكلات والأزمات ، أصبح من الاستحالة على فرد أن ينفرد بصنع القرار ، لاسيما القرارات الكبرى ، التي تتضمن مخاطرة جسمية تتعلق بالمجتمع أو بمصيره .

* ومن ثم ، فإنه يجب أن يتحول شعار "دولة المؤسسات" الذى أطلق في حقبة الرئيس أنور السادات إلى واقع عملي ، فتمارس مؤسسات وأجهزة الدولة الرئيسية دورها كاملاً في عملية صنع القرار السياسي . ولعل ذلك يرتبط بدرجة كبيرة بالتوصية السابقة ، وضرورة معالجة ذلك والنص عليه في الدستور المنشود والقوانين المكملة له ، وصولاً إلى الهدف السابق طرحه .